http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1362) السنة السادسة - الخميس (6) تشرين الثاني 2008

الآراء الـــواردة في الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

«الطريق الثالث» بديل الأصولية الليبرالية

هاني الحوراني
الاردن

هناك ما يشبه الإجماع بأن الأزمة المالية والائتمانية العالمية التي ضربت أولاً شارع وول ستريت، أو شارع المال في نيويورك، ثم امتدت إلى بنوك ومؤسسات الاستثمار في أوروبا واليابان، وأطاحت بأسعار الأسهم في مختلف بورصات العالم، قد شكلت علامة فاصلة في النظام الاقتصادي والمالي العالمي، كما عرفناه منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الأشهر القليلة الماضية. وعليه، فإن هذا النظام لن يكون مستقبلاً هو نفسه النظام الذي كشف عن عجزه الفاضح وثغراته الكبرى في التعامل مع أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، ثم مع الأزمة الائتمانية التي أطاحت بالشركات الأميركية العملاقة التي تأسس بعضها قبل مئة عام أو أكثر. تلك الأزمة التي أجبرت حكومة الولايات المتحدة، وبعدها حكومات أوروبا واليابان وروسيا والصين والخليج العربي على التدخل من أجل وقف انهيارات أسعار الأسهم، واعتماد خطط إنقاذ استثنائية تعتمد على تمويل الموازنات الحكومية.

لقد كان من تداعيات هذه الأزمة، ليس فقط دخول اقتصاديات البلدان الصناعية المتقدمة في نفق مظلم لا يُرى في نهايته أفق الخروج من هذه الأزمة، وإنما وقوع زلزال فكري أطاح باليقينات الصارمة التي سادت الفكر الاقتصادي خلال ربع قرن سبق، وأبرزها البدهيات التي ارتبطت بالليبرالية الجديدة، التي روجت طويلاً (بل قررت لعدة عقود) اطلاق حرية السوق على أعنتها، ودعت إلى تقليص، (لا بل وإنهاء) كل أشكال التدخل الحكومي لتصحيح آليات السوق، انطلاقاً من الاعتقاد الوثني بأن السوق تصحح ذاتها تلقائياً من دون حاجة إلى تدخل من أحد. ومن غرائب الأمور أن من نعى النظام الاقتصادي والمالي الدولي الرأسمالي، ليس فقط دعاة الاشتراكية والتدخلية، وإنما أساساً أركان ورموز النظام الرأسمالي العالمي، ومن بينهم رؤساء دول وحكومات ووزراء مال.

أدت هذه الأزمة فيما أدت اليه إلى البحث عن بدائل أو مقاربات جديدة لتحل محل الليبرالية المتطرفة، وفي هذا الإطار انبعث الاهتمام «بالطريق الثالث» التي كانت قد وجدت لها رواجاً واسعاً حين أطلقت في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي ومطلع العقد الحالي، باعتبارها البديل الشرعي لكل من الرأسمالية والاشتراكية، واعتُبرت «البرنامج السياسي للمجتمع المعلوماتي» أو «لعالم القرن الواحد والعشرين». ولذلك كان من الملفت أن تحظى «الطريق الثالث» بشعبية ورواج جديدين بعيد انفجار الأزمة المالية الائتمانية الأخيرة، ليس فقط في العالم المتقدم، وإنما أيضاً في عالم الجنوب النامي، ومنه البلدان العربية التي عانت بدورها الثمار المرة للوصفات والتطبيقات المحلية المشتقة من منابع الليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة والغرب الصناعي.

فهل يشكل الطريق الثالث الطريق البديل فعلاً لاقتصاد السوق الحرة وللفردانية المطلقة؟ وهل يعني الطريق الثالث الشيء ذاته لمختلف الداعين له، وكيف نفهم الطريق الثالث في السياق العربي؟!

من المعروف ان محاولات صك نظرية أو فلسفة تمثل طريقاً ثالثة، قديمة في التاريخ البشري المعاصر. ويعتبر الانشقاق التاريخي في الحركة العمالية والاشتراكية ما بين دعاة «الاشتراكية القويمة»، التي تبنت الأسلوب الثوري للقضاء على الرأسمالية كنظام سياسي وبين التيار التصحيحي (التنقيحي)، أو كما وصفه التيار الماركسي «بالتحريفي»، الذي انتهج طريق الاصلاح وإحداث تغييرات وتحسينات ضمن النظام الرأسمالي. وقد استخدم دعاته في حينه الآليات البرلمانية والنضالات السياسية والمطلبية السلمية من أجل الوصول إلى الحكم، وإحداث تغييرات بنيوية وتشريعية لتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية. وهو ما تحقق إلى هذه الدرجة أو تلك من خلال توفير شبكة الخدمات والتأمينات الاجتماعية لتحقيق الرفاه.

إذن، فإن جذور دعاة «الطريق الثالث» المعاصرين تعود إلى هذا التيار، أي تيار الاشتراكية الديمقراطية أو «الأممية الثانية»، التي شكلت بعد الحرب العالمية الأولى طريقاً ثالثاً ما بين أحزاب «الأممية الثالثة» أو الاشتراكية السوفياتية (ثم شقيقاتها في أوروبا الشرقية والصين وألبانيا وكوريا الشمالية) وما بين الأحزاب الرأسمالية في أوروبا والولايات المتحدة.

على صعيد آخر نشطت محاولات لشق طريق ثالث في عالم الجنوب، في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت حركات وفلسفات كتلة «عدم الانحياز» و«الحياد الايجابي»، نوعاً من التنظير لطريق ثالث «لا شرقية ولا غربية»، ما بين المعسكرين الرئيسين اللذين تقاسما النفوذ والقوة في عالم ما بعد الحرب الثانية وحتى مطلع تسعينيات القرن الماضي.

وتمثل اشتراكية جواهر آل نهرو وحزب المؤتمر في الهند، ومحاولات عبد الناصر وحزب البعث في الوطن العربي لصك نوع خاص من «الاشتراكية العربية»، ومثلها من محاولات آباء الاستقلال في افريقيا صياغة فلسفة «اشتراكية افريقية»، جزءاً من الميراث العالمي لتجارب الطريق الثالث. ويصف الزعيم معمر القذافي نظريته في «الكتاب الأخضر» بأنها «النظرية العالمية الثالثة»، ويعتبر بعض دعاة ومنظري الاسلام السياسي المعاصرين أن الإسلام هو الطريق الثالث الحقيقي ما بين الرأسمالية والشيوعية.

غير ان «الطريق الثالث» الذي يتناوله الحوار السياسي المعاصر، خاصة هذه الأيام، يشير إلى تلك الأطروحات والسياسات التي انبثقت من داخل الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية، التي قصدت الرد على تحدي الليبرالية الجديدة وصعودها السريع والمتواصل في بريطانيا والولايات المتحدة وبلدان رأسمالية أخرى، منذ وصول كل من رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر والرئيس الأميركي رونالد ريجان في ثمانينات القرن الماضي إلى سدة الحكم، والتي اقترنت بسياسات خصخصة ممتلكات ومرافق الدولة، ونبذت مكتسبات مجتمع الرفاه والتكافل الاجتماعي وأطلقت العنان للحريات الاقتصادية.

ففي مواجهة الصعود الكاسح لليبرالية الجديدة وجدت الأحزاب العمالية والاشتراكية الأوروبية نفسها أمام تحديات جديدة، أبرزها صعود موجات عولمة الاقتصاد ووقوع تحولات اجتماعية جذرية جراء الثورة العلمية التقنية التي غيرت بنية الاقتصادات الغربية، وأعادت تشكيل قوة العمل فيها والقاعدة الاجتماعية لهذه الأحزاب، ما بات يتطلب قراءة جديدة للعالم المعاصر.

يعد أنطوني جدينز، عالم الاجتماع البريطاني، أول من كتب صراحة عن الحاجة إلى اجتراح طريق ثالث جديد يجيب عن التحديات المعاصرة، من وجهة نظر الأحزاب العمالية والاشتراكية الديمقراطية الأوروبية، وذلك في كتاب له حمل ذات العنوان: «الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية». وقد شكلت كتابات جدينز ومنها كتابه هذا الذي لم يتجاوز مئة وستين صفحة، نقطة تحول فاصلة في بلورة هوية حزب العمال الجديد بزعامة حكومة طوني بلير التي أعادت حزب العمال للحكم بقوة في عام ١٩٩٧، وكفلت له البقاء في السلطة حتى اليوم، أي ما يزيد على عشر سنوات حتى الآن.

لم تترك توليفة «الطريق الثالث» تأثيرها العميق على الحوار السياسي البريطاني فقط، وإنما تعدته إلى الفضاء الأوروبي، وتحديداً إلى المانيا الاتحادية، حيث أعاد الحزب الاجتماعي الديمقراطي صياغة سياساته في ضوئها تحت قيادة جيرهارد شرودر. وقد استمدت التيارات الاجتماعية الديمقراطية الاوروبية مصادر التجديد هذه من تجربة الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة التي اكتسبت جاذبية خاصة مع وصول كلينتون إلى سدة الرئاسة فيها، وهو ما أخذه عليها منتقدو «الطريق الثالث» باعتباره بضاعة أميركية مستوردة لا تمت بصلة إلى «الحضارة السياسية الاوروبية».

لكن جدينز تتبع جذور الطريق الثالث في التاريخ الأوروبي المعاصر، ولا سيما في تجربة البلدان الاسكندنافية وأكد ان محاولات اجتراع بديل ثالث لم تتوقف طوال مسيرة الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية.

ترك كتاب الطريق الثالث والمؤلفات الأخرى لأنطوني جيدنز آثاراً غير قليلة على الجدال السياسي، في الأوساط الاشتراكية واليسارية في أرجاء العالم، خاصة في ضوء التغيرات العاصفة التي نجمت عن انهيار التجربة السوفياتية، وعن الظواهر الاقتصادية – الاجتماعية التي حملتها العولمة وثورة المعلوماتية وصعود «الاقتصاد الجديد» في تسعينات القرن الماضي ومطلع القرن الجديد.

ومن ضمن هذه الآثار على عالمنا العربي، أن الترجمة العربية لكتاب جدينز تمت لأول مرة في الجماهيرية الليبية، عام ١٩٩٩، ربما لاعتقاد الناشرين هناك، انها تنسجم مع «النظرية العالمية الثالثة» التي صاغها معمر القذافي في كتابه الأخضر. وقد نشرت في العالم العربي العديد من المقالات التي ناقشت اطروحات «الطريق الثالث»، كما نظمت في الأردن ندوة بحثية خاصة حولها، بمشاركة باحثين ونشطاء يساريين من المانيا والعالم العربي عام ٢٠٠١. ويعد السيد ياسين، عالم الاجتماع السياسي المصري أبرز الشارحين لأفكار الطريق الثالث، وقد نشر كتاباً له تحت عنوان «العولمة والطريق الثالث»، وألقى قبل سنوات محاضرة مهمة في منتدى شومان، تحت عنوان «الطريق الثالث بين الاشتراكية والرأسمالية».

لا يتسع المجال هنا لعرض منهجي لأطروحة الطريق الثالث، وهي على كل حال لا ترقى إلى مستوى النظرية أو الفلسفة المتكاملة، فهي في أحسن الأحوال محاولة «براغماتية» لصياغة تفسير سياسي للتحولات العالمية، نجم عنها مراجعة جديدة لفلسفة الاشتراكية الديمقراطية، كما عرفتها اوروبا الغربية حتى ثمانينات القرن العشرين.

يلخص المحلل السياسي الألماني ميخائيل إيركه خلفيات ومبررات انبعاث أفكار تيار الطريق الثالث بكونها محاولة لصياغة برنامج سياسي جديد للديمقراطية الاجتماعية الاوروبية، كاستجابة منها للتغيرات التي وقعت في العالم المعاصر، وأبرزها: العولمة التي باتت تسم الحقبة الراهنة وتضيق حدود المناورة أمام الحكومات أو الدول القومية، وهنا يقترح دعاة الطريق الثالث اتخاذ موقف ايجابي وتفاعلي مع العولمة. ومن هذه التغيرات أيضاً نشوء مجتمع المعلومات أو مجتمع المعرفة، الناجم عن تعاظم مدخلات تكنولوجيا المعلومات ومعالجتها في الاقتصادات المتقدمة، والتي جعلت منها معياراً للقيم السوقية للشركات أكثر من المعايير التقليدية التي كانت تقاس فيها قوة الشركات بأحجام رأس المال الثابت مثلاً أو أعداد العمالة المشغلة، وبالتالي تغير وزن وقيمة الفئات الفنية العاملة في الادارة والبحث والتطوير والاستشارات والتمويل والمعلومات والتسويق، على حساب العاملين مباشرة في التصنيع والخدمات والأعمال الروتينية.

لقد شدد دعاة الطريق الثالث على عودة أهمية المساهمين (shareholders) على حساب طبقة المديرين. وهذه الفكرة ناجمة عن إعطاء الأولوية المطلقة لتحقيق الأرباح وتعظيم الثروة، وكذلك ظهور «طبقة دنيا جديدة» نتيجة الشروط الاقتصادية الجديدة التي باتت تفرز أعداداً أكبر من العاطلين عن العمل وفاقدي الوظائف، جراء الانتاجية العالية للصناعات التحويلية التي باتت أقل اعتماداً على العمل البشري وأقل توليداً لفرص عمل جديدة وقد أدى ذلك إلى فرز طبقي جديد، حيث يصعد فيه، اجتماعياً، أولئك الذين يتمتعون بالمعرفة ويهبط سواهم إلى القطاعات الأقل انتاجية والأقل دخلاً.

كذلك يتحدث دعاة الطريق الثالث عن «وفاق اقتصادي جديد» يعطي الأولوية في السياسات الاقتصادية إلى تجنب التضخم النقدي وعدم رفع الضرائب والحد من مديونية الحكومات، بهدف تحقيق الاستقرار. ويعني هذا اعطاء أولوية أقل إلى دور الدولة في اعتماد سياسات لإعادة توزيع الدخل، وبالتالي تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية. ويلحظ منظرو الطريق الثالث صعود «الفردانية» في العالم المعاصر، التي تعلي شأن المبادرات الفردية وانحسار دور التقاليد أو تحللها. وبكلمات أخرى فإن الطريق الثالث باتت، على غرار الليبراليين الجدد، تعلي من شأن المسؤولية الفردية على حساب المعتقدات الاشتراكية، التي تولي أهمية أكبر للعوامل الاجتماعية والتضامن الاجتماعي.

ويعود هذا إلى أن دعاة الطريق الثالث يرون أن مجتمع الحداثة وما بعدها، لم يعد قائماً على مفهوم التطابق ما بين الحالة الاجتماعية والميول السياسية، فليس كل عامل أو مستخدم هو تلقائياً جزءا من قاعدة اليسار، كما ان الميول السياسية للأفراد لم تعد تحددها الوضعية الاجتماعية وإنما عوامل أخرى، ذات طابع شخصي أكثر. ولذلك لم يعد دعاة الطريق الثالث ينظرون إلى الطبقة العاملة باعتبارها هي الحامل الاجتماعي لراية اليسار أو الديمقراطية الاشتراكية، وإنما باتوا يتطلعون إلى كسب المجتمع ككل. طروحات «الطريق الثالث» ألقت بحجر كبير في المياه الراكدة وأثارت ردود فعل واستجابات متباينة من قبل مختلف التيارات اليسارية المعاصرة، فقد رفضها يسار الاشتراكية الديمقراطية، والقوى اليسارية الراديكالية الأخرى، فيما أقبلت عليها وكيفت برامجها في ضوئها، أحزاب عديدة تنتمي ليسار الوسط في أوروبا وأميركا اللاتينية وآسيا. لكن لهذا حديثا آخر.

آخر ما تحتاجه الهند الصينية.. العودة إلى زمن الحروب

د. عبدالله المدني
البحرين

إلى ما قبل أيام قليلة خلت كان معظم الدلائل تشير إلى أن منطقة الهند الصينية ماضية من جديد نحو الحروب الطاحنة من تلك التي جربتها وذاقت مرارتها وطحنت شعوبها وأخرت نموها على مدى عقود من الزمن، تارة تحت شعار نيل الاستقلال من المستعمر الفرنسي، وتارة أخرى تحت شعار التحرر من نفوذ وسطوة المعسكر الغربي ممثلا في الولايات المتحدة، وما بين هذا وذاك دارت بطبيعة الحال صراعات دموية مريرة ما بين الإدارات الوطنية حول المغانم والحصص ونشر المعتقدات الإيديولوجية، بلغت ذروة وحشيتها في ما قامت به جماعة الخمير الحمر بقيادة المجرم بول بوت في كمبوديا، والذي سيذكر التاريخ مسئوليته عن مقتل أكثر من مليوني إنسان بريء في معتقلات التعذيب أو معسكرات النفي و إعادة التثقيف. ومما زاد من قوة هذه الدلائل أن اشتباكات وتبادل لإطلاق النار ما بين القوات التايلاندية والكمبودية قد وقعت فعلا و أسفرت عن قتيل و أربعة جرحى على الأقل، فضلا عن تدفق الحشود والآليات العسكرية.

أسباب تاريخية وليست سياسية

المختلف هذه المرة هو أن سبب الأزمة لا علاقة له بالعوامل السياسية الخارجية أو الاستقطابات الدولية كما في الماضي وإنما هو سبب تاريخي بحت، أو بصورة أدق خلاف حول الأحقية في ملكية معابد هندوسية وبوذية متناثرة على مساحة من الأرض على الحدود المشتركة لكل من تايلاند وكمبوديا، وهما جارتان لئن اشتركتا في التاريخ و الثقافة، فان بينهما أيضا ما صنع الحداد من أيام الحرب الباردة حينما كانت تايلاند قاعدة عسكرية متقدمة للأمريكان في حربهم ضد قوات الفييتكونغ الفيتنامية وقوات الباتيتالاو اللاوسية، فيما كانت كمبوديا تنتقل من الحياد (كما في حقبة الأمير نوردوم سيهانوك) إلى التحالف مع الأمريكان (كما في ظل إدارة لون نول) فإلى التحالف مع الشيوعيين (كما في زمن حكم الخمير الحمر).

الخلاف ليس وليد اليوم أو الأمس القريب

والحقيقة أن الخلاف بين البلدين الآسيويين الجارين ليس وليد اليوم أو الأمس القريب، وإنما يعود إلى عام ١٩٦٢ حينما قررت محكمة العدل الدولية في لاهاي أن ملكية معابد «برياه فيهيار» المقامة على منحدر جبلي بارتفاع ١٧٠٠ قدم في شمال كمبوديا والى الشرق من إقليم سيساكيت التايلاندي، تعود إلى كمبوديا بحجة أن الفترات التي كانت خاضعة فيها لحكم ملوك الخمير الحمر هي الأطول ثم بحجة أن التايلانديين لم يثيروا الموضوع لزمن طويل، وهو ما لم تقبل به بانكوك من منطلق أن الوصول إلى تلك المعابد أسهل ويتم من خلال أراضيها، ناهيك عن ارتباط قدسيتها بقدسية بقية المعابد التايلاندية.

موضوع عاطفي ومثير للمشاعر القومية

وإذا ما ذهبنا ابعد من ذلك ، فإننا نجد أن تلك المعابد صارت موضوعا عاطفيا يثير المشاعر القومية عند الشعبين التايلاندي والكمبودي منذ اكتشافها على يد بعثات الآثار الفرنسية في مطلع القرن العشرين. ففي عام ١٩٠٤ شكلت مملكة سيام و سلطات الإدارة الاستعمارية لكمبوديا لجنة مشتركة لتحديد الحدود الفاصلة ما بين البلدين، وكانت التعليمات المعطاة هو الالتزام بتحديد الحدود وفق خطوط الظل لسلسة جبال دانغريك، وهو ما جعل المعابد تقع في الجانب الكمبودي من الحدود. بعد ذلك، وتحديدا في عام ١٩٠٧ بعث الفرنسيون إلى التايلانديين نتائج أعمال مسح أكثر دقة تؤكد الحقيقة السابقة. لكن الطرف الأخير الذي بدا متحفظا على تلك النتائج انتهز مغادرة قوات الاحتلال الفرنسي لكمبوديا في عام ١٩٥٤ ليقوم باحتلال المعابد المذكورة. وردا على هذه الخطوة التايلاندية اشتكت فنوم بنه بانكوك في عام ١٩٥٩ لدى محكمة العدل الدولية ، فكان قرار الأخيرة السالف الذكر والذي اتخذ بنسبة ٩ إلى ٣ ، إلى جانب قرار آخر اتخذ بنسبة ٧ إلى ٥ يدعو حكومة بانكوك إلى إعادة كل التحف النفيسة – من تلك التي قد تكون بانكوك استولت عليها – إلى مواقعها الأصلية.

الامتثال لحكم محكمة العدل

وتأكيدا على نزعتها السلمية ورغبتها في عدم الانجراف بعيدا في الصراعات الدموية التي كانت تحيط بالمنطقة وقتذاك، قررت بانكوك في يناير/ كانون الثاني عام ١٩٦٣ الامتثال لحكم محكمة العدل الدولية وسحب قواتها وإنزال علمها من المنطقة المتنازع عليها، ليدخلها على الفور أكثر من ١٠٠٠ كمبودي من متسلقي الجبال يتقدمهم الأمير نوردوم سيهانوك الذي كان حينئذ في عز مجده وقوته والذي ألقى في المحتشدين خطابا عاطفيا. في هذا الخطاب قدر الزعيم الكمبودي لجيرانه التايلانديين أريحيتهم وتفهمهم، وتقدم نحوهم بمبادرة كريمة تمثلت في تنازل بلاده عن كل التحف والنفائس التي قد تكون نقلت من معابد «برياه فيهيار» ، وتأكيده على حق كل التايلانديين في زيارة المعابد وقتما يشاؤون ومن دون تأشيرات دخول.

دور الفيتناميين في المحافظة على المعابد

غير أن ظروف الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين متصادمين ودول تقود الحروب بالوكالة، لم تترك تايلاند أو جاراتها في الهند الصينية تعيش بأمان وسلام. فالحرب الأهلية في كمبوديا استمرت وشهدت متغيرات كثيرة. صحيح أن معابد برياه فيهيار ظلت قلعة حصينة لوقت طويل في يد قوات الجنرال لون نول الحليفة لواشنطون، لكن الصحيح أيضا أنها كانت لسنوات مستهدفة من قبل قوات الخمير الحمر، حتى تمكنوا من الاستيلاء عليها في مايو/أيار ١٩٧٥ وسدوا المنافذ السياحية التايلاندية إليها. بعد ذلك وتحديد منذ ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٧٨ صار هذا الموقع الأثري المهم وما يحيط به من أراضي مستهدفا لأسباب ستراتيجية من قبل القوات الفيتنامية التي غزت كمبوديا للإطاحة بنظام بول بوت. لكن ما سيذكر للفيتناميين أنهم برغم هجومهم العسكري على الخمير الحمر المتحصنين في تلك المعابد، كانوا حريصون على عدم إتلاف هذا الكنز الأثري أو تدميره بعكس أصحاب الشأن المحليين.

ألغام الخمير الحمر تخلق مشاكل جديدة

في هذه الأثناء لجأ الكثيرون من الكمبوديين إلى تايلاند هربا من وحشية نظام الخمير الحمر أو خلفائه، ولم تقصر بانكوك في احتضانهم برغم الخلافات الحدودية والمشاعر المحتقنة. وحينما بدأت الأوضاع تعود في كمبوديا إلى السلام والاستقرار في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينيات، أعادت بانكوك ضيوفها من حيث أتوا وعبر الأراضي التي تقع عليها المعابد موضوع الخلاف، لتكتشف أن الخمير الحمر زرعوا تلك الأراضي بالألغام وأن تنظيفها و إعادة تأهيلها سياحيا يستدعي جهدا دوليا جماعيا.

أسباب عودة الملف إلى الواجهة اليوم

أما أسباب عودة موضوع هذه المعابد إلى الواجهة في هذا التوقيت، فانه لئن كان مرتبطا إلى حد ما بالأزمة السياسية التي تعيشها تايلاند منذ إقالة رئيس حكومتها القوي تاكسين شيناواترا، فانه من جهة أخرى يرتبط بقرار منظمة اليونيسكو في يوليو/تموز الماضي إضافة المعابد إلى قائمة المواقع التاريخية العالمية. وبكلام أكثر تفصيلا، فانه بمجرد قيام اليونيسكو بفتح الباب أمام تلقي الطلبات في هذا الخصوص أعلنت فنوم بنه نيتها بالتقدم لضم معابد برياه فيهيار إلى قائمة تضم ٢٦ موقعا اثريا عالميا جديدا.

هنا اعترض التايلانديون بحجة انه طالما وجد خلاف حول تلك المعابد فانه لا يمكن لأحد طرفي النزاع أن يبت وحده في أمرها، وأن المفترض هو الاتفاق على قرار ثنائي بخصوصها، وهو ما تم سريعا حينما بادرت الدولتان إلى التقدم بطلب مشترك إلى الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة التراث العالمي المنعقدة في مونتريال من منطلق أن تلك المعابد تجسد قيمة أثرية عالمية يجدر الاهتمام بها وترميمها والحفاظ عليها، علما بأن مبادرة الدولتين واتفاقهما جاء على خلفية شرط يقضي بإعادة ترسيم الحدود المشتركة بحيث تخضع المعابد والاراضي الملحقة مباشرة بها لسيادة فنوم بنه مما يعني منح الكمبوديين أراض تسيطر عليها حاليا تايلاند بمساحة ٦- ٤ كيلومترات مربعة.

احتجاجات داخلية تدفع بانكوك للتراجع عما اتفقت عليه مع الكمبوديين

على أن الاحتجاجات الداخلية في تايلاند ضد الاتفاقية و التي رأى فيها البعض سابقة تعطي للكمبوديين حق التوسع والمطالبة بأراضي جاراتها، دفعت بانكوك إلى التراجع عن قرارها المشترك السابق مع فنوم بنه، فيما مضت الأخيرة بمفردها تطالب اليونيسكو بوضع المعابد على قائمة التراث العالمي، وهو ما تم لها فعلا في السابع من يوليو/ تموز ٢٠٠٨ ، برغم معارضة بعض الدول التي بررت موقفها باحتمال أن يوظف رئيس الحكومة الكمبودية هون سين قرار اليونيسكو توظيفا سياسيا في الانتخابات القادمة، ثم بررته بضعف إمكانيات كمبوديا للوفاء بالتزاماتها والتي لا تشمل فقط المحافظة على تلك الآثار وصيانتها، وإنما تمتد لتشمل تعبيد الطرق وتمهيد الدروب السهلة والآمنة نحوها، و الحفاظ على الحياة الفطرية والايكولوجية في المناطق المحيطة كالاهتمام بالأفيال والنمور والثعابين وأنواع الفراشات النادرة.

الأزمة كمثال لممارسة ضبط النفس الآسيوي

والحال أن هذه الأزمة الأخيرة تصلح كمثال للقول بأن دول جنوب شرق آسيا والهند الصينية بقدر ما هي تتعلم من تجارب بعضها البعض في النمو الاقتصادي وصناعة المعرفة والتقدم التكنولوجي، فإنها تتعلم أيضا من بعضها البعض الحنكة السياسية و ضبط النفس والكلفة الهائلة للعودة إلى لغة الحروب والعنتريات في تسوية مشاكلها. إذ بدا الجانبان التايلاندي والكمبودي حريصين على عدم التصعيد برغم الاشتباكات العسكرية المحدودة والضغوط الداخلية. فرئيس الحكومة التايلاندية «سوماتشي ونغساوات « قال للصحافيين أن سياساتنا تقوم على حل الخلاف مع الجارة الكمبودية عن طريق المفاوضات، برغم أن بلاده هي الأكبر والأغنى والأقوى تسليحا بفضل تحالفها مع الأمريكيين من خارج منظمة حلف شمال الأطلسي فيما ظل وزير خارجية كمبوديا ينفى لوسائل الإعلام وجود غزو تايلاندي لأراضي بلاده، برغم أن قوات بلاده هي الأشرس والأقدر على خوض غمار حروب الأدغال.

وهكذا نجح الجانبان في نزع فتيل أزمة كان بالامكان أن تعيد منطقة الهند الصينية إلى زمن حروب الستينات.

عودة الروك اند رول والكرواسان والباغيت إلى هانوي

ولا شك أن كمبوديا – ومعها أيضا لاوس – تحاولان اليوم انتهاج نهج الفيتناميين الذين كانوا أول من طلق الحروب في المنطقة، ونبذ العنف والدموية، وفتح أبوابه لخصوم الأمس تجارة واستثمارا وسياحة، إلى الحد الذي صارت معه بعض ما كان يقاوم في الماضي تحت ستار حماية المجتمع من التغريب والأمركة كموسيقى الروك اند رول وفني الجاز والبلوز ومستحضرات كريستيان ديور وايف سانت لورانس و خبز الباغيت وفطيرة الكرواسان من معالم مدينة هوشي منه (سايغون سابقا).

اراء وافكار Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه

وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com